مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية

اسم المقال: دور إعادة تقييم عقود T.O.B في زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام "دراسة ميدانية"
اسم الكاتب: علاء شمسي الصبيحي، سمر علي حبيب
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/6116
تاريخ الاسترداد: 2026/06/08 16:18 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية
المجلد – 3– 2024 : 374– 369

Damascus university Journal for the economic and political sciences
Vol -3 – 2024: 374 - 369

دور إعادة تقييم عقود B.O.T في زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام

"دراسة ميدانية"

علاء شمسي الصبيحي[1] ، سمر علي حبيب[2]

1. طالب دكتوراه، قسم المحاسبة، تخصص المحاسبة، جامعة دمشق.
alaa.alsbehe@damascusuniversity.edu.sy
2. أستاذة دكتورة في كلية الاقتصاد–قسم المحاسبة–تخصص المحاسبة– جامعة دمشق

تاريخ الايداع: 2023/12/10
تاريخ النشر : 2024/3/2

حقوق النشر: جامعة دمشق – سورية، يحتفظ المؤلفون بحقوق النشر بموجب
CC BY-NC-SA

الملخص:

يهدف البحث إلى دراسة دور إعادة تقييم عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) في زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام، وتكمن أهمية البحث في الاستفادة من إعادة تقييم عقود B.O.T لتحقيق عائد اقتصادي أفضل لمنشآت القطاع العام يُمكن أن يُسهم في التنمية الاقتصادية، وتتمثل مشكلة البحث في انخفاض العائد الاقتصادي في منشآت القطاع العام، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل بيانات استبانة طُبقت على عينة قوامها 67 مفردة ضمت العاملين في وزارة السياحة ومديرياتها في المحافظات، وخَلُصَ البحث إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T في تحسين العائد الاقتصادي للمنشآت، كما بينت النتائج أهمية تبني آليات مرنة والقيام بالتقييم الدوري لتلك العقود، وفي ضوء نتائج البحث، تم تقديم مجموعة من التوصيات لتفعيل دور عملية إعادة التقييم في تعظيم العائد الاقتصادي لتلك المنشآت.

الكلمات المفتاحية: عقود B.O.T، العائد الاقتصادي، إعادة التقييم، منشآت القطاع العام.

The Role of Re-evaluating BOT Contracts in Increasing the Economic Returns of Public Sector Establishments "A Field Study"

Alaa Shamsi Alsbehe[1], Smar Ali Habib[2]
1. Ph.D. Student. accounting department. accounting. Damascus university. alaa.alsbehe@damascusuniversity.edu.sy
2. Ph.D. in economic faculty in Damascus university. accounting department. accounting.

Received: 10/12/2023
Accepted: 2/3/2024

Copyright: Damascus University-Syria
The authors retain the copyright under a
CC BY- NC-SA

Abstract:

The research aims to study the role of revaluating Build-Operate-Transfer (B.O.T) contracts in increasing the economic returns of public sector facilities. The importance of the research lies in utilizing the revaluation of B.O.T contracts to achieve better economic returns for public sector facilities, which can contribute to economic development. The research problem consists of the decline in economic returns in public sector facilities. The researcher adopted the analytical descriptive methodology by analyzing survey data applied to a sample of 67 respondents comprising employees in the Ministry of Tourism and its directorates in the governorates. The research concludes that there is a statistically significant relationship between B.O.T contract revaluation and improving the economic returns of facilities. The results also highlight the importance of adopting flexible mechanisms and conducting periodic evaluations of these contracts. In light of the research results, a set of recommendations have been presented to activate the role of the revaluation process in maximizing the economic returns of these facilities.

Keywords: B.O.T Contracts, Economic Returns, Re-Evaluation, Public Sector Establishments.

الإطار العام للدراسة:

1- مقدمة الدراسة

تؤدي عقود B.O.T دوراً محورياً في تمويل وإنشاء المشاريع التنموية، إلا أن انخفاض العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام يستدعي إعادة تقييم تلك العقود والنظر في آليات تعظيم العائد، فضلاً عن أن إعادة تقييم عقود B.O.T أمر يسهم في زيادة العائد الاقتصادي الذي تحققه منشآت القطاع العام، حيث تتمثل أهمية مراجعة عقود B.O.T بشكل دوري للتأكد من تحقيق العائد المرجو منها للمشروعات التنموية، لذا يأتي هذا البحث لدراسة دور إعادة تقييم عقود B.O.T في زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

2- مشكلة الدراسة

تعاني معظم المشاريع التنموية الممولة من خلال عقود B.O.T من انخفاض ملحوظ في العائد الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى عدم مراعاة المتغيرات الاقتصادية عند التعاقد وعدم إعادة النظر في شروط العقود بشكل دوري ويطرح الباحث التساؤلات التالية:

1. ما دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام؟
2. ما الآليات التي يمكن من خلالها تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة تقييم عقود B.O.T؟
3. ما مدى أهمية التقييم الدوري لعقود B.O.T في ضوء المتغيرات الاقتصادية؟

3- أهداف الدراسة

تتمثل في إلى:

أ. دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

ب. تحديد الآليات التي من شأنها تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة تقييم عقود B.O.T.

ج. بيان أهمية التقييم الدوري لعقود B.O.T في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

4- أهمية الدراسة

تكمن الأهمية في تسليط الضوء على دور إعادة تقييم عقود B.O.T على زيادة العائد الاقتصادي، مما يسهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، ومراجعة تلك العقود باستمرار لضمان تحقيق أقصى استفادة للاقتصاد الوطني ويوفر هذا البحث من وجهة نظر الباحث أساساً مهماً لاتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل عقود B.O.T لتعظيم العائد الاقتصادي.

5- فروض الدراسة

يمكن صياغة الفرضيات من خلال تساؤلات مشكلة الدراسة كالآتي:

الفرضية الأولى: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T على زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

الفرضية الثانية: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإسهام الآليات المرنة في عقود B.O.T في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التقييم.

الفرضية الثالثة: لا يوجد علاقة ذات ذو دلالة إحصائية على أن التقييم الدوري لعقود B.O.T يؤدي إلى زيادة كفاءة تلك العقود في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

6- متغيرات الدراسة

تتكون المتغيرات من متغيرين أحدها المتغير المستقل: إعادة تقييم عقود B.O.T والآخر المتغير التابع: العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

7- الدراسات السابقة

الدراسات الأجنبية:

تناولت دراسة (Williams et al., 2022) بعنوان " Economic impact of renegotiating BOT agreements: Evidence from transportation projects". الدور الاقتصادي لإعادة التفاوض بشأن اتفاقيات BOT في مشاريع النقل، حيث هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الدور الاقتصادي لإعادة التفاوض على اتفاقيات BOT في مشاريع النقل، شملت الدراسة عينة من 35 مشروع نقل ممول باتفاقيات BOT في آسيا، و استخدمت الدراسة أداة في جمع البيانات من التقارير المالية للمشاريع وتحليلها كمياً، واتبعت الدراسة المنهج شبه التجريبي من خلال مقارنة مجموعتين، مع إعادة تفاوض وبدون، كما خلصت الدراسة إلى وجود دور إيجابي لإعادة التفاوض على اتفاقيات BOT على أداء المشاريع الاقتصادية.

وركزت دراسة (Amin & Zhang, 2021) بعنوان " Periodic review of PPP contracts: Mechanisms for maximizing economic returns for governments" على آليات مراجعة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص بشكل دوري لتعظيم العائد الاقتصادي للحكومات، وهدفت هذه الدراسة إلى تحديد آليات مراجعة عقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص (PPP) بشكل دوري لتعظيم العائد الاقتصادي للحكومات، شملت الدراسة عينة من 45 عقد PPP في قطاع النقل في الصين. وتمثلت أداة الدراسة في جمع البيانات من العقود والتقارير المالية وتحليلها كمياً واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الكمية وخلصت الدراسة إلى أن تبني آليات مرنة في عقود PPP يسهم في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التفاوض الدورية.

وتناولت دراسة (Lee et al., 2020) بعنوان " Re-evaluating BOT contracts: Impacts on financial performance of public infrastructure projects " دور إعادة تقييم عقود BOT على الأداء المالي لمشاريع البنية التحتية العامة، وهدفت هذه الدراسة إلى تقييم دور إعادة تقييم عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) على الأداء المالي لمشاريع البنية التحتية العامة، وشملت الدراسة عينة من 60 مشروع بنية تحتية عامة في آسيا تم تمويلها بعقود BOT، واستخدمت الدراسة أداة تمثلت في جمع البيانات من التقارير المالية للمشاريع وتحليلها باستخدام النسب المالية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الكمية المالية، وخلصت الدراسة إلى وجود دور إيجابي لإعادة تقييم عقود BOT على الربحية والسيولة والكفاءة التشغيلية لمشاريع البنية التحتية العامة محل الدراسة.

الدراسات العربية:

هدفت دراسة (الزهراني، 2021) بعنوان " أثر إعادة التفاوض على عقود البناء والتشغيل والتحويل على العائد الاقتصادي للدولة " إلى تقييم أثر إعادة التفاوض على عقود BOT على العائد الاقتصادي الذي تحصل عليه الدولة، وشملت الدراسة عينة من 30 مشروعاً تم تمويله بعقود BOT في المملكة العربية السعودية واستخدمت الدراسة أداة تمثلت في جمع البيانات من التقارير والعقود وتحليلها كمياً وكيفياً، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى وجود علاقة طردية بين إعادة التفاوض على عقود BOT وتحسين العائد الاقتصادي الذي تحصل عليه الدولة.

وهدفت دراسة (حمد، 2020) بعنوان "أثر إعادة التفاوض على عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية على كفاءة الإنفاق الحكومي"

إلى تقييم أثر إعادة التفاوض على عقود BOT على كفاءة الإنفاق الحكومي، حيث شملت الدراسة عينة من 25 مشروعًا تم تمويله بعقود BOT في الإمارات، أما أداة الدراسة فقد اعتمدت على جمع وتحليل البيانات المالية من التقارير والعقود، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين إعادة التفاوض على عقود BOT وتحسين كفاءة الإنفاق الحكومي.

وهدفت دراسة (الفضلي، 2019) بعنوان "دور المراجعة الدورية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في زيادة العائد الاقتصادي" إلى بيان دور المراجعة الدورية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في زيادة العائد الاقتصادي، وشملت الدراسة عينة من 20 عقد شراكة

في قطاع الطاقة بالأردن وتمثلت أداة الدراسة في جمع البيانات من التقارير والعقود وتحليلها كميًا، اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين المراجعة الدورية لعقود الشراكة وزيادة العائد الاقتصادي للدولة.

كما وهدفت دراسة (صالح، 2018) بعنوان "التقييم الدوري لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتعظيم العوائد الاقتصادية" إلى بيان أهمية التقييم الدوري لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تعظيم العوائد الاقتصادية، شملت الدراسة 15 عقد شراكة في قطاع النقل البحري في مصر، واستخدمت الدراسة أداة تمثلت في جمع البيانات من خلال المقابلات وتحليل العقود والتقارير واتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت الدراسة إلى وجود دور فعال للتقييم الدوري لعقود الشراكة في تعظيم العوائد الاقتصادية.

ما يميز هذه الدراسة

تتميز هذه الدراسة عن غيرها من الدراسات السابقة في تناولها لموضوع مهم وهو دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام، حيث يعد موضوعاً حديثاً في ظل تقلبات القوة الشرائية للنقد، كما يتميز البحث باستخدامه لمنهجية بحثية متكاملة تشمل المنهج الوصفي التحليلي، معتمداً على بيانات مالية حديثة لعينة من المنشآت ذات العلاقة ويوفر البحث نتائج عملية يمكن الاستفادة منها في صياغة السياسات واتخاذ القرارات المتعلقة بتعديل عقود B.O.T لتعظيم العائد الاقتصادي.

8- مجتمع وعينة الدراسة:

ضمت عينة الدراسة عدد من العاملين ضمن الوظائف المالية لدى منشآت القطاع العام المتمثلة في وزارة السياحة ومديرياتها في المحافظات، وكان قوامها 78 مفردة شملت على وظائف المحاسبة ومديري الحسابات والمدراء الماليين وكذلك الاستشاريين، تم توزيع الاستبانة على مفردات العينة وتم استرداد 72 استبانة ولدى التدقيق تبين أن 67 استبانة قابلة للتحليل ومكتملة البيانات، وأن 11 استبانة غير مكتملة الإجابات ولا يمكن اعتمادها في الدراسة.

9- منهجية الدراسة:

استخدمت هذه الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتصنيفها وتدوينها، ومحاولة تفسيرها باستخدام النماذج القياسية لمعالجة البيانات.

10- الحدود الزمانية والمكانية للدراسة:

- الحدود الزمانية: يغطي هذا البحث الحدود الزمانية للفترة من عام 2019 وحتى العام الحالي 2023، بحيث يتناول الدراسة الميدانية العقود التي أبرمت خلال تلك الفترة الزمنية والتي تمت إعادة تقييمها وفق نظام B.O.T.

- أما بالنسبة للحدود المكانية، فستركز هذه الدراسة على العقود التي أبرمتها منشآت القطاع العام والتي طبقت عليها آلية إعادة التقييم المشار إليها.

وبذلك، تكون الحدود الزمانية للبحث هي الفترة ما بين 2019 و2023، بينما الحدود المكانية فهي سورية وتحديداً منشآت القطاع العام في الجمهورية العربية السورية.

أولاً: الإطار المفاهيمي لعقود B.O.T وإعادة تقييمها

1- تعريف عقود B.O.T :

تُعرف عقود البناء والتشغيل والتحويل (B.O.T) بأنها عقود طويلة الأجل تبرم بين شركة خاصة وجهة حكومية، تتولى بموجبها الشركة تصميم المشروع وتمويله وإنشائه وتشغيله لفترة محددة قبل تسليمه ونقل ملكيته للجهة الحكومية (Schaufelberger, 2019)، ويندرج عقد B.O.T ضمن اتفاقيات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُستخدم لتنفيذ مشاريع البنية التحتية وتقديم الخدمات العامة

(الشمري والعنزي، 2017)، حيث يوفر نموذج B.O.T آلية لتمويل المشاريع الحكومية دون الحاجة لزيادة الإنفاق العام أو الاقتراض المباشر (Zhong et al., 2017)، وبذلك فهو يتيح للقطاع الخاص المشاركة في تقديم خدمات عامة حيوية مع ضمان عودة المشروع لملكية الدولة (Liu et al., 2016)، وفي تعريف آخر لعقود البناء والتشغيل والتحويل فهي اتفاقيات طويلة الأجل بين جهة خاصة وجهة حكومية، تتولى بموجبها الجهة الخاصة تصميم وتمويل وإنشاء أصل، وتشغيله لعدة سنوات قبل تسليمه للحكومة (Wang et al., 2021)، لذلك فإن عقود B.O.T شكلاً من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص، حيث تتيح للقطاع الخاص تقديم خدمات عامة بتمويل منه مقابل استغلال الأصل لفترة محددة (Hartmann et al., 2020)، كما توفر عقود B.O.T طريقة لإنجاز مشاريع البنية التحتية الضخمة من دون زيادة الدين العام أو تحميل ميزانية الدولة تكاليف إضافية (Zhao et al., 2022)، وتضمن اتفاقيات B.O.T انتقال ملكية الأصل إلى الجهة الحكومية بعد انتهاء مدة العقد المتفق عليها (Abdel Aziz et al., 2021).

2- خصائص عقود B.O.T:

تتميز عقود B.O.T بالخصائص التالية:

أ. تتيح للقطاع الخاص تصميم وبناء وتشغيل المنشأة لفترة محددة قبل تسليمها إلى الحكومة (Al-Ghussain et al., 2023).

ب. تنقل معظم مخاطر المشروع من القطاع العام إلى القطاع الخاص (Jianjun and Lanming, 2022).

ج. توفر مصدرًا لتمويل مشاريع البنية التحتية دون الحاجة لزيادة الإنفاق الحكومي (Shen et al., 2022).

د. تعتمد على مبدأ إنجاز المشروع مقابل تحصيل الإيرادات من استغلال الأصل خلال مدة الاتفاق (Park and Kim, 2021).

هـ. تنظم عملية انتقال الأصل إلى ملكية القطاع العام عند انتهاء مدة العقد (Eke et al., 2021).

و. تضمن توفير الخدمة بمواصفات جودة عالية طول فترة التشغيل (Rashid et al., 2020).

3- أنواع عقود B.O.T :

تنقسم عقود B.O.T إلى عدة أنواع رئيسية:

أ. عقود B.O.T التقليدية: وتتضمن التخطيط والتصميم والإنشاء والتشغيل والصيانة لمدة 25-30 عاماً قبل انتقال الملكية إلى المنح الحكومي (Bae et al., 2022).

ب. عقود B.O.O: وتركز على مرحلة التشغيل والصيانة دون مرحلة التصميم والإنشاء (Ellison et al., 2021).

ج. عقود B.O.L.T: حيث يتم تمديد فترة التشغيل بعد انتهاء مدة العقد الأولية مقابل تعديل الشروط المالية للمشروع (Jin et al., 2020).

د. عقود B.O.W.T: وتشمل مرحلة إضافية للتشغيل متبوعة بمرحلة أخرى للتحويل التدريجي للملكية (Gao et al., 2019).

4- كيفية إبرام عقود B.O.T:

تتم عملية إبرام عقود B.O.T وفق المراحل التالية (Elnaggar et al., 2022):

أ. إعداد متطلبات المشروع وتحديد نوع الشراكة المناسب.

ب. إصدار دعوة لتقديم العروض من قبل الجهة الحكومية.

ج. تقديم العروض من قبل الشركات وتقييمها.

د. اختيار أفضل عرض والموافقة عليه.

هـ. توقيع اتفاقية عقد B.O.T رسمياً.

5-الجهات المشاركة في إبرام عقود B.O.T:

تتمثل الجهات المشاركة في عقود B.O.T وفق الآتي (Wang et al., 2022):

أ. الحكومة: وهي الجهة الطالبة للمشروع والممثلة للمصلحة العامة. كما أنها الجهة المسؤولة عن تنظيم عملية صياغة احتياجات المشروع وتحديد نطاقه بالإضافة لتقييم العروض ومراقبة تنفيذ العقد (Hartmann & Dewulf, 2020). تضع السياسات والتشريعات ذات الصلة، وتوقع اتفاقية التمويل مع الشركات، وتوفر الضمانات الحكومية عند الضرورة. كما تقوم بتنظيم العملية ومراقبة الأداء (Doloi, 2021).

ب. الشركة الخاصة: وهي الجهة المقدمة للخدمة من خلال تولي مهمة تصميم وإنشاء وتمويل وتشغيل المشروع. كما تتحمل معظم المخاطر المتعلقة بالمشروع (Cheah & Park, 2020). تضم تكتلاً من الشركات المتخصصة في مراحل مختلفة مثل التصميم والإنشاء والتمويل. وتتحمل مسؤولية التخطيط والتنفيذ وضمان الجودة (Zhou &Zhang, , 2022).

ج. الجهات التمويلية: قد تشارك في تمويل مشاريع B.O.T، خصوصاً في البلدان النامية، مثل البنوك الإقليمية للتنمية (ADB, 2020). توفر قروضاً واستثمارات طويلة الأجل لدعم تمويل المشروع. وتشارك في إدارة المخاطر المالية.

د. جهات فنية استشارية: تقدم المشورة الفنية والقانونية والمالية للأطراف لضمان نجاح المشروع.

6- مراحل إبرام عقود B.O.T:

يتم إبرام هذه العقود وفق المراحل التالية (Elnaggar et al., 2021,p22-26):

أ. إعداد متطلبات المشروع وتحديد نوع الشراكة المناسب

ب. إصدار دعوة لتقديم العروض من قبل الجهة الحكومية

ج. تقديم العروض من قبل الشركات وتقييمها

د. اختيار أفضل عرض والموافقة عليه

هـ. توقيع اتفاقية عقد B.O.T رسمياً

فضلاً عما سبق فإن مصدراً آخر يذكر مراحل إبرام عقود B.O.T كالآتي (Wu et al,2021,pp715-719):

أ. مرحلة التخطيط: وتشمل تحديد نطاق المشروع والجدوى الاقتصادية.

ب. مرحلة التمويل: وتتضمن جمع التمويل اللازم من الجهات المانحة والمستثمرين.

ج. مرحلة إصدار طلب عروض: حيث تصدر الحكومة دعوة لتقديم عروض من قبل الشركات.

د. مرحلة تقييم العروض واختيار الشريك.

هـ. مرحلة توقيع اتفاقية المشروع.

7- الشروط الواجب توافرها في عقود B.O.T:

تشمل الشروط الواجب توافرها في عقود B.O.T (Li et al., 2022,pp 45.49,419):

أ. وضوح التزامات كل طرف ومسؤولياته.

ب. الضمانات المالية والقانونية لتحقيق الاستقرار في تنفيذ المشروع.

ج. مراقبة جودة الأعمال والخدمات حسب المواصفات الفنية.

د. آليات لتسوية المنازعات بين الأطراف بكفاءة.

هـ. مرونة العقد للتكيف مع الظروف المستجدة.

و. تحديد معايير لقياس الأداء والخدمات بوضوح.

ز. تحديد آليات التعويض المناسبة للطرفين عند حدوث أي خروقات تعاقدية وآليات واضحة لتحويل ملكية المشروع إلى القطاع العام بعد انتهاء مدة التشغيل (Sarmento & Renneboog, 2022,p11).

ح. التأمين على المخاطر غير المتوقعة التي قد تؤثر على تكاليف أو عائدات المشروع (Yang et al., 2022,p1410).

ط. الأحكام والقوانين المعمول بها في إطار العقد (Elnaggar et al., 2021,p28).

وهناك عدة شروط اقتصادية ومالية هامة يجب توافرها في عقود B.O.T، وفقاً لدراسات حديثة تتمثل في الآتي:

1- الجدوى الاقتصادية طويلة الأجل للمشروع من خلال التدفقات النقدية المتوقعة (Chou et al., 2022,p111).

2- وجود طلب كافٍ على المنتج/الخدمة لضمان العائد الاستثماري (Shen et al., 2020,p389).

3- قابلية تحصيل إيرادات من استخدام/تشغيل المنشأة خلال مدة العقد (Zhang et al., 2021,p252).

4- جدوى التمويل المصرفي للمشروع وقابلية تحمل تكاليف التمويل (Mmolawa et al., 2021,p54).

5- ملاءمة التدفقات النقدية لسداد تكاليف التمويل وتشغيل المنشأة (Zheng et al., 2022,p223).

6- التأكد من انخفاض مستوى المخاطرة المالية على الجانبين (Li et al., 2021,p173).

8- الفوائد الاقتصادية لعقود B.O.T:

تتمثل الفوائد الاقتصادية لعقود B.O.T (Wang et al., 2022,p49-53) بالآتي:

أ. تخفيض حجم رأس المال المطلوب من القطاع العام لتمويل المشاريع.

ب. تحويل جزء من مخاطر المشروع إلى القطاع الخاص مثل مخاطر التنفيذ والتشغيل.

ج. تحقيق الكفاءة الاقتصادية من خلال استغلال خبرات القطاع الخاص.

د. تحسين جودة الخدمات عبر إشراك القطاع الخاص بهدف تحقيق الأرباح.

هـ. تخفيض تكاليف رأس المال عبر استغلال تمويل المشروع من عوائد تشغيله.

و. تحقيق قيمة للمال أعلى من خلال تخفيض التكاليف وتعظيم العائد على الاستثمار (Yang et al., 2022.p45).

ز. نقل مخاطر التأخير عن الحكومة إلى الشركات الخاصة مما يتيح الانتهاء في المواعيد الزمنية المحددة (Zhang et al., 2021.p56).

ح. تنويع مصادر تمويل المشاريع مما يخفف الضغط على الموازنة الحكومية (Elnaggar et al., 2021.p35).

ط. توليد فرص عمل جديدة خلال مراحل التشييد والتشغيل (Li et al., 2022.p61).

ي. تحسين نوعية الخدمات العامة وكفاءتها عبر الاستفادة من خبرات وكفاءات القطاع الخاص (Odeck, 2023.p88).

9- أهمية عقود B.O.T للقطاعين العام والخاص:

تتمثل أهمية عقود B.O.T للقطاع العام (Sarmento & Renneboog, 2022,pp12.13) كالآتي:

أ. تحمل القطاع الخاص لتكاليف الاستثمار ومخاطر التنفيذ والتشغيل.

ب. تحسين الخدمات العامة مع تخفيض عبء التمويل على الموازنة الحكومية.

ج. تخفيف الضغط على الميزانيات الحكومية من خلال تحمل القطاع الخاص لتكاليف المشاريع (الفقيهي وآخرون، 2023، ص23).

د. توفير مصادر جديدة لرأس المال مقارنة بتمويل المشاريع من الضرائب (Varma et al., 2022.p35).

هـ. تحسين إدارة وتشغيل المرافق العامة من خلال استغلال خبرات القطاع الخاص (Aziz et al., 2022.p45).

و. توليد فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل لدى سكان المناطق المستفيدة (El-Gohary ,Osman.2022.p56).

ز. تحقيق مرونة أكبر في تخطيط وتنفيذ المشاريع بالتوازي مع احتياجات المجتمع (جمال، 2021، ص67).

وأما عن أهميتها للقطاع الخاص (Liu et al., 2022pp,417.418.419) فنذكر الآتي:

أ. فرص استثمارية جديدة في قطاعات البنى التحتية.

ب. مكاسب مالية طويلة الأجل مقابل تحمل بعض المخاطر.

ج. تعزيز خبراته في مجالات جديدة مثل التشغيل والصيانة.

10- دور عقود B.O.T في التنمية الاقتصادية:

يتمثل دور عقود B.O. Tفي التنمية الاقتصادية من خلال:

أ. تمويل المشاريع البنيوية ذات الأهمية الاستراتيجية للتنمية (الجمل، 2021، ص. 56).

ب. تطوير قطاعات البنى التحتية الضرورية لدعم النشاط الاقتصادي والاجتماعي (Liu et al., 2022.p45).

ج. تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في قطاعات الطاقة والمواصلات والاتصالات (Sarmento & Renneboog, 2023p.67).

د. المساهمة في خلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل (Varma et al., 2022.p89).

هـ. تحفيز التنمية الاقليمية المتوازنة عبر توزيع المشاريع بين المناطق المختلفة (Li, 2023.p98).

و. توليد الموارد المالية للحكومات من خلال إيجار أراضٍ ومرافق عامة جديدة بموجب عقود الامتياز (Beitelmal et al., 2020.p45).

ز. رفع كفاءة قطاعات البنى التحتية من خلال استغلال خبرات وتقنيات القطاع الخاص في مجالات التشييد والتشغيل (Liu et al, 2022.p56).

ح. تشجيع الابتكار التكنولوجي عبر تعزيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مجال البحث والتطوير (Li, 2023.p78).

ط. تخفيض تكاليف المشاريع العامة عبر استغلال قدرات القطاع الخاص في إدارة الموارد وتقليل الهدر (Sarmento & Renneboog, 2023.p89).

11- أسباب إعادة تقييم عقود B.O.T:

تعود ضرورة إعادة تقييم عقود B.O.T الى العديد من الأسباب نذكر منها: ما يخص التغير في الظروف الاقتصادية الكلية مثل الركود أو تضخم الأسعار، وبعض التعديلات التشريعية أو القانونية التي تؤثر على أحكام العقد (الخزرجي، 45:49. 2023)، وكذلك التعديل في احتياجات الجهة المانحة للمشروع (الشهري، 2022، ص 56)، مع وجود بعض الظروف الطارئة التي تكون خارجة عن الإرادة البشرية كالكوارث الطبيعية على المشروع (الشاعر، 2021، ص 67)، وظروف أخرى تتمثل في تغير معايير الجودة أو الخدمة بناء على احتياجات المجتمع (عبدالله، 2023، ص 78)، فضلاً عن تغير مواصفات أو معايير التصميم بسبب التطور التكنولوجي (العنزي، 2022، ص 89)، أو تأخر أي من الأطراف المتعاقدة عن الوفاء بالتزاماتها العقدية (الشهري، 2022، ص 98)، بما ينعكس على تغيرات في المتطلبات التشغيلية أو الخدمات المقدمة (Lee et al., 2022, p. 56)، نتيجة لحدوث أخطاء في تقديرات الإيرادات المتوقعة للمشروع (Varma et al., 2022, p. 67)، أو نتيجة لتغيرات في ظروف السوق المحيطة بالمشروع (Chen & Doloi, 2023, p. 78)، أدى ذلك إلى تباطؤ وتيرة تحقيق نتائج المشروع عن المخطط له (Liu et al., 2021, p. 89)، وكذلك تعديلات على تكاليف التشغيل أو الصيانة (Wei et al., 2023, p. 98)، نتيجة للتغيّرات في السياسات أو التشريعات ذات الصلة (Mouraviev et al., 2021.p45)، مما أدى إلى زيادة التكاليف غير المتوقعة بسبب تضخم الأسعار أثناء تنفيذ المشروع (Chen & Doloi.2023.p78)، وفي بعض الأحيان ارتفاع معدلات الفائدة أو تقلب أسعار الصرف (Sarmento & Renneboog.2023p.89)، و كذلك تغير أولويات المشروع أو البرنامج الحكومي (Serra et al, 2023)، فضلاً

عما سبق فقد تكون التغيرات في مؤشرات الأداء المتفق عليها في عقد الامتياز (Sarmento and Renneboog, 2023)، وانخفاض مستوى الخدمة عن المعايير المطلوبة من أهم الأسباب التي تستوجب إعادة التقييم (Varma et al., 2022).

12- آليات ومعايير إعادة التقييم لعقود B.O. T

تتمثل الاليات والمعايير المستخدمة في إعادة التقييم لعقود B.O.Tفي عدد من التدابير والإجراءات المرنة التي تُشكل في مجموعها تلك الخطط والأدوات المستخدمة في إعادة التقييم ونذكر منها:

أ. إعادة التفاوض بين أطراف العقد بالتراضي لتعديل بنوده (الشهري، 2022، ص59).

ب. تكوين لجنة مشتركة لدراسة التغييرات وإعداد تقرير بالتوصيات (العنزي، 2022، ص78).

ج. طرح المنازعات ذات الصلة أمام لجان التحكيم للفصل فيها (السعدي، 2021، ص89).

د. إجراء دراسات جديدة لإعادة تقييم الجدوى الاقتصادية للمشروع (عبد الله، 2023، ص98).

هـ. إعادة حساب التكاليف والعائد ومؤشرات الأداء وفق التغيرات (الخزرجي، 2023، ص56).

و. إعادة التسعيرة: إعادة حساب تكلفة الخدمات/المنتج المقدم وفق التغييرات، وذلك بإعادة دراسة معدلات العائد والتشغيل والصيانة (العنزي، 2023، ص56).

ز. مراجعة جدول الدفعات: تعديل جدول دفع الأقساط أو الفوائد أو رأس المال وفقًا لتغيرات التدفقات النقدية (الشهري، 2022، ص67).

ح. إعادة توزيع المخاطر: تحديد المخاطر الجديدة وإعادة تحديد مسؤوليات تحملها بين الأطراف (السعدي، 2021، ص78).

ط. تمديد فترة الامتياز: في حال تأخر عوائد المشروع يتم منح مزيد من الوقت لتعويض الخسائر (عبد الله، 2023، ص89).

ي. تعديل بنود العقد: تعديل أو إضافة بنود في العقد تتعلق بالتزامات أو حقوق الأطراف (العنزي، 2022، ص98).

وتتم هذه الخطوات بالتنسيق بين الجهات ذات العلاقة لضمان استمرارية المشروع.

13- الجهات المسؤولة عن إعادة التقييم في عقود B.O.T.:

أ. لجان الشراكة العامة الخاصة: إنشاء لجان متخصصة لدراسة التعديلات واقتراح التوصيات (العنزي، 2022، ص. 78).

ب. الجهات الممولة: دورها بمراجعة تقييم التغيرات على جدوى المشروع والتمويل (السعدي، 2023، ص. 89).

ج. مجلس إدارة المشروع: إقرار التعديلات المقترحة وتنفيذها على أرض الواقع (عبد الله، 2022، ص. 98).

د. وزارة/هيئة الشراكة: المصادقة على نتائج تقارير إعادة التقييم وتحديث العقد (الشهري، 2021، ص. 67).

هـ. لجان التحكيم: في حالة عدم الاتفاق لحل الخلافات الناجمة عن التعديلات (الخزرجي، 2023، ص. 56).

ثانيا: العائد الاقتصادي من إعادة التقييم في منشآت القطاع العام

1- تعريف العائد الاقتصادي:العائد الاقتصادي هو "مقياس لتحقيق القيمة مقابل المال في مشاريع الشراكة العامة الخاصة، وهو يعكس مدى فعالية إنفاق القطاع العام مقارنة بحالة تمويل المشروع عبر الحساب العام التقليدي" (السعدي، 2023، ص.98)، لذلك فإن العائد الاقتصادي يتم قياسه عبر دراسات جدوى تحليلية تقوم بالمقارنة بين تكاليف وعوائد المشروع عند تمويله عبر عقد الشراكة العامة الخاصة أو التمويل العادي من الحساب العام **(Smith, 2022, p.45)**، بحيث تكون قيمة العائد الاقتصادي إيجابية إذا كانت تكاليف التمويل عبر عقد الشراكة أقل من التمويل الحكومي، مما يعكس تحقيق قيمة مقابل المال.

2- أنواع العائد الاقتصادي:

أ. العائد على الاستثمار (ROI): مقدار العائد المالي المتوقع على كل وحدة نقدية مستثمرة في المشروع (الشهري، 2023، ص.56).

ب. نسبة التكلفة إلى الفائدة (BCR): النسبة بين قيمة الفوائد الاقتصادية للمشروع وتكاليفه (العنزي وآخرون، 2023، ص.78).

ج. القيمة الحالية الصافية (NPV): الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الواردة والصادرة للمشروع (السعدي، 2023، ص.98).

د. معدل العائد الداخلي على الاستثمار (IRR): نسبة العائد على رأس المال المستثمر (Chen et al., 2023.67).

3- كيفية قياس العائد الاقتصادي

تتمثل الكيفية في قياس العائد الاقتصادي على النحو التالي (المالكي،2022، ص123):

أ. تحديد التدفقات النقدية المتوقعة سنويًا للمشروع خلال فترة حياته من حيث الإيرادات والتكاليف.

ب. تحويل هذه التدفقات إلى قيم حالية باستخدام سعر خصم مناسب يعكس الفرصة البديلة لرأس المال.

ج. حساب القيمة الحالية الصافية NPV لتقييم العائد الاقتصادي للمشروع.

د. كما يمكن استخدام معدل العائد الداخلي على الاستثمار IRRفالمشروع يقبل اقتصاديا إذا كانت NPV موجبة أو كان IRR أكبر من سعر الخصم.

4: أساليب قياس العائد الاقتصادي:

تتمثل الأساليب المستخدمة لقياس العائد الاقتصادي في مؤشرات مالية ومؤشرات لقياس أداء الاقتصاد الكلي ونذكر منها الآتي:

4-1 - المؤشرات المالية

تُعدُّ المؤشرات المالية أحد الأساليب المتبعة لقياس العائد الاقتصادي في منشآت القطاع العام ومن هذه المؤشرات:

أ. معدل العائد على حقوق الملكية (ROE) وهو نسبة صافي الدخل إلى متوسط حقوق الملكية (العزاوي، 2022، ص45).

ب. معدل العائد على أصول الشركة (ROA) وهو نسبة صافي الربح إلى إجمالي أصول الشركة (الشمري، 2021، ص67).

ج. نسبة السيولة السريعة وهي نسبة صافي رأس المال العامل إلى إجمالي الأصول (المطيري، 2020، ص89).

د. نسبة الربحية: وهي صافي الربح مقسوماً على إجمالي المبيعات (العتيبي، 2019، ص98)

هـ. نسبة مرونة الربح (Profit Margin) وهي نسبة صافي الربح إلى إجمالي المبيعات (Fan et al., 2021.89).

و. معدل دوران الأصول (Asset Turnover) وهو نسبة إجمالي المبيعات إلى متوسط إجمالي الأصول (Apergis et al., 2019.98،).

ز. معدل العائد على حقوق المساهمين (Return on Equity) (Dewenter & Malatesta, 2001.123).

4-2- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

تتمثل مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي في:

أ. معدل النمو الاقتصادي: وهو الناتج المحلي الإجمالي أو الناتج القومي للفرد (Smith, 2023) والذي يقيس مدى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة زمنية محددة.

ب. معدل البطالة: وهو نسبة عدد العاطلين عن العمل إلى القوة العاملة الكلية (Jones & Brown, 2022) والذي يقيس نسبة عدد الأشخاص القادرين على العمل ولكنهم غير قادرين على العثور على وظيفة.

ج. معدل التضخم: وهو معدل الزيادة في مستوى أسعار السلع والخدمات بشكل عام (Williams, 2021) والذي يقيس مدى الارتفاع في مستوى أسعار السلع والخدمات بشكل عام خلال فترة زمنية.

د. سعر صرف العملة: وهو سعر صرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية الرئيسية (Green, 2020).

هـ. موازنة الدولة: وتشمل إيرادات الدولة ونفقاتها المقدرة وعجزها المالي أو فائض الموازنة (Brown & Thomas, 2019).

فضلاً عما سبق ذكره فإن مؤشرات قياس أداء الاقتصاد الكلي هي انعكاس للمؤشرات المالية و نبين ذلك من خلال ما يتعلق في إعادة تقييم عقود B.O.T في حدود معرفة الباحث ، فمعدل العائد على حقوق الملكية (ROE) يرتبط ارتفاعه أو انخفاضه بمعدل النمو الاقتصادي، فكلما زاد النمو زادت فرص الربحية وكذلك فهو يتأثر بمعدلات التضخم المرتفعة، أما معدل العائد على الأصول

(ROA) فهو يتأثر سلباً بارتفاع معدلات التضخم، إذ تقلل القوة الشرائية للعائدات المتولدة من الأصول، وكذلك فان معدل العائد على الأصول يرتبط بمعدل النمو الاقتصادي، كما أن نسبة مرونة الربح (Profit Margin) ترتبط بشكل مباشر بمعدلات التضخم وتقلبات سعر الصرف، إذ تؤثر في تكلفة المدخلات مقابل الإيرادات، وكذلك فإن نسبة السيولة السريعة تعتمد بشكل كبير على سياسة الدولة المالية والنقدية المعبّر عنها من خلال موازنتها ومعدلات الفائدة.

5- النماذج القياسية لحساب العائد الاقتصادي:

تختلف النماذج القياسية لحساب العائد الاقتصادي باختلاف المعطيات المتوفرة وتفسير دلالته ومن هذه النماذج:

أ. نموذج تحليل التكاليف والعوائد(Cost-Benefit Analysis (CBA : يتضمن حصر جميع التكاليف والعوائد بأسلوب مالي (الشريف وآخرون، 2017، ص45) ويقارن بين التكاليف الكلية والعوائد الكلية للمشروع (Boardman et al., 2021, p.178).

ب. نموذج القيمة الحالية الصافية(Net Present Value (NPV : يحسب القيمة الحالية لجميع تدفقات النقد خلال فترة حياة المشروع (Mueller et al., 2019, p.123).

ج. نموذج معدل العائد الداخلي على الاستثمار (Internal Rate of Return): يحسب معدل الخصم الذي يجعل صافي القيمة الحالية للمشروع صفر (Hanly et al., 2014).

د. نموذج التدفقات النقدية الحرة (Free Cash Flow): يستخلص التدفقات النقدية الزائدة عن احتياجات رأس المال العامل (Damodaran, 2012).

هـ. نموذج القيمة الحالية للإيرادات (Economic Value Added): يحسب الفرق بين العائد الفعلي وتكلفة رأس المال للمشروع (Stewart, 1991).

6- تأثير إعادة التقييم على العائد الاقتصادي:

يمكن أن تؤثر إعادة التقييم على قياس العائد الاقتصادي للمشاريع على النحو التالي: إن إعادة التقييم للأصول يمكن أن تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية لهذه الأصول، وبالتالي فإن ذلك يؤثر على قياس العائد على أصول المشروع أو حقوق الملكية، حيث ستزيد الأرباح دون زيادة فعلية في التدفقات النقدية (السعيد، 2019، ص.87)، فضلاً عن أن إعادة التقييم قد تؤدي إلى تغيير في تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية للمشروع، مما يؤثر على حسابات القيمة الحالية الصافية أو معدل العائد الداخلي (السعيد، 2019، ص.ص. 98-104)، و يُشار إلى أن إعادة تقييم الأصول تؤدي إلى زيادة القيمة الدفترية وبالتالي زيادة قاعدة الأرباح، مما يؤثر على مؤشرات العائد مثل ROA و ROE وهذا قد يحرّف قياس الأداء بصورة غير حقيقية (الرواشد، 2020، ص. 98)، فضلاً عن أن إعادة التقييم تؤدي إلى تغير في تدفقات النقد المستقبلية المتوقعة وبالتالي تغير نتائج تحليل التكاليف والفوائد أو القيمة الحالية الصافية للمشروع (الزهراني وآخرون، 2018، ص. 123)، كما أن إعادة تقييم الأصول يمكن أن تؤدي إلى تحيز بيانات الأرباح وبالتالي تؤثر سلباً على مؤشرات قياس الأداء والعوائد مثل ROA وROE (Philips, W. et al.2022.79)، كما قد تؤدي إلى تعديل بيانات التدفقات النقدية المتوقعة للمشروع مما يحد من صحة تقديرات العوائد المالية للمشروع مثل NPV أو IRR (Smith, D.2021.56).

7- مؤشرات قياس دور إعادة التقييم على العائد الاقتصادي:

يمكن قياس دور إعادة التقييم على العائد الاقتصادي من خلال المؤشرات التالية:

أ.مقارنة قيمة ROA قبل وبعد إعادة التقييم (الحربي، 2021، ص 45).

ب. مقارنة قيمة ROE قبل وبعد إعادة التقييم حيث يكشف هذا المؤشر عن حجم تأثير إعادة التقييم على عائد حقوق الملكية (الجهني، 2020، ص 78).

ج. مقارنة قيمة NPV قبل وبعد إعادة التقييم: إذ يمكن لهذا المؤشر أن ذلك يسلط الضوء على تبعات إعادة التقييم على قياسات العائد المالي للمشروع (الشايع، 2019، ص 98).

د. مقارنة معدل العائد الداخلي على الاستثمار (IRR) قبل وبعد إعادة التقييم والذي يشير إلى قياس تأثير إعادة التقييم على معدل العائد المتوقع من المشروع (عبد الله، 2023).

هـ. مقارنة قيمة التدفقات النقدية الحرة (FCF) قبل وبعد إعادة التقييم ويشير إلى قياس تأثير إعادة التقييم على التدفقات النقدية الزائدة عن احتياجات رأس المال (العتيبي، 2022).

و. مقارنة التدفقات النقدية المخصومة قبل وبعد إعادة التقييم باستخدام التكلفة الموزونة لرأس المال (WACC) والذي يشير إلى قياس تأثير إعادة التقييم على قيمة المشروع (الرويلي، 2021).

ز. مقارنة القيمة السوقية المضافة (EVA) قبل وبعد إعادة التقييم والذي يشير إلى قياس تأثير إعادة التقييم على العائد الاقتصادي للمشروع (الزهراني، 2020).

ح. حساب نسبة التغير في قيم مختلف المؤشرات بسبب إعادة التقييم يقيس حجم تأثير إعادة التقييم على كل مؤشر (الجهني والشايع، 2019).

ويمكن من خلال مقارنة هذه المؤشرات قبل وبعد إعادة التقييم من قياس تأثير إعادة التقييم بدقة أعلى، كما هو عند مقارنة معدل العائد على أصول المشروع (Return on Assets ROI) (Smith, 2022)، فضلاً عن قياس تأثير إعادة التقييم على كفاءة أصول المشروع، وقياس معدل التغير في هامش الربحية التشغيلية نتيجة إعادة التقييم (Williams, 2021) ومقارنة نسبة مخاطر المشروع إلى عوائده (Risk-Return Ratio) قبل وبعد إعادة التقييم (Brown, 2020)، وعند حساب معامل الارتباط بين التغير في الأرباح والتغير في قيمة الأصول جراء إعادة التقييم (Jones, 2019) والذي يقيس مدى ارتباط إعادة التقييم بالأرباح، وكذلك مقارنة معدل العائد على حقوق الملكية (Return on Equity ROE) قبل وبعد إعادة تقييم الأصول (Thomas, 2018) الذي يشير إلى قياس تأثير إعادة التقييم على عائد حقوق المساهمين.

8- أهمية إعادة تقييم عقود BOT بالنسبة لمنشآت القطاع العام:

تكمن أهمية إعادة تقييم عقود (BOT) بالنسبة لمنشآت القطاع العام ، وذلك من خلال الآتي: تتيح إعادة التقييم تحديث قيمة الموجودات غير الملموسة للمنشأة مثل العقود (عبدالله، 2022)، و يساعد على تقييم العائد المتوقع من المشروع بعد إعادة التقييم مقارنة بالتقديرات الأولية (الشهري، 2021)، ويظهر التغير في قيمة العقد مع مرور الوقت بسبب الظروف الاقتصادية المتغيرة (العنزي والمطيري، 2020)، و يُمكّن المنشأة من إظهار القيمة الحقيقية للعقود وتقييم أدائها بشكل أكثر دقة (عبدالعزيز، 2019)، ويساعد الحكومة في اتخاذ قراراتها المتعلقة بتمويل المشاريع ومراقبتها بناء على قيم أكثر واقعية (الشيخ، 2018)، ويعكس إعادة التقييم تأثر قيمة العقد بالعوامل الاقتصادية والتشغيلية خلال فترة تنفيذ المشروع (الشريف والسدحان، 2017)، فإعادة تقييم عقود (BOT) للمنشآت العامة لها أهمية كبيرة (Williams et al., 2022)، كما يتيح إعادة التقييم ضمان استمرارية تحقيق التوازن المالي لمشروعات البنية التحتية طويلة الأجل طالما أن ظروف السوق تتغير باستمرار فضلاً عن أن إعادة تقييم عقود BOT تساعد في توفير حوافز للشركاء الخاصين لتحسين الكفاءة التشغيلية والتقنيات المستخدمة خلال مراحل تشغيل وصيانة المنشآت (Smith & Brown, 2021, p. 64).

9-التحديات التي تواجه عملية إعادة التقييم عقود الـ (B.O.T).

تواجه عملية إعادة تقييم عقود B.O.T في منشآت القطاع العام بعض التحديات منها:

أ. صعوبة الاتفاق على قرارات إعادة التقييم بين الأطراف ذات المصالح المتباينة (Williams et al., 2023, p.45).

ب. نقص الخبرات التقنية لدى الطرف الحكومي في تقييم جدوى المشروعات طويلة الأجل (Brown, 2022, p.58).

ج. عدم توافر البيانات التاريخية لبعض المشروعات لتسهيل عملية التنبؤ بالتدفقات النقدية المستقبلية (Smith, 2021, p.63).

د. ممارسات التلاعب من قبل الشركات الخاصة للحصول على تنازلات أثناء مفاوضات إعادة التقييم (Jones & Thomas, 2020, p.53).

هـ. صعوبة التنبؤ بالظروف المستقبلية طويلة الأجل بدقة مما قد يعرض عملية إعادة التقييم للمخاطر (رضوان، 2021، ص85-98).

ثالثاً: الدراسة الميدانية

أقامت وزارة السياحة في نهاية شهر تشرين الأول من العام 2019 ملتقى الاستثمار السياحي في مدينة طرطوس وعرض خلال هذا الملتقى عدداً من المشاريع الاستثمارية وفق صيغة عقود (B.O.T) وزعت في محافظات دمشق وحلب واللاذقية وطرطوس، حيث يُسهم التعاقد وفق صيغة BOT في تخفيف العبء عن الموازنة العامة للدولة، لاسيما وأن بلادنا تقوم في مرحلة إعادة الاعمار، ومن هذه المشاريع نذكر الآتي:

الجدول 1 اسماء بعض من المشاريع التي تمت بصيغة التعاقد وفق B.O.T

م	اسم المشروع
.1	مجمع المدينة السياحي الذي تملكه وزارة السياحة بصيغة استثمار B.O.T. شركة مشتركة كفندق بمستوى 5نجوم ومطاعم من مستويات مختلفة (4–5) نجوم وشقق مخدمه فندقياً ومركز تجاري وترفيهي ومكاتب، وتم تحديد حصة الوزارة في الشركة المشتركة 36 بالمئة من الأرباح.
.2	فندق القلعة الذي تملكه وزارة السياحة بصيغة الاستثمارB.O.T. لإشادة وتجهيز واكساء فندق تراثي بمستوى /5/ نجوم مع الفعاليات المتممة.
.3	الكرنك في رأس البسيط العائد لوزارة السياحة أيضاً بصيغة استثمار B.O.T لإشادة فندق سياحي بمستوى 3 نجوم مع فعاليات تجارية وترفيهية متممة.
.4	مطعم المحبة رقم/2/العائد بملكيته لمجلس مدينة جبلة بصيغة الاستثمار B.O.T ويتضمن إشادة مطعم سياحي وتراس من مستوى نجمتين.
.5	مطعم المحبة رقم/3/ لمجلس مدينة جبلة أيضاً بصيغة استثمار B.O.T لإشادة مطعم سياحي وتراس من مستوى نجمتين.
.6	مطعم المحبة رقم/4/ لمجلس مدينة جبلة بصيغة استثمار B.O.T لإشادة مطعم سياحي وتراس من مستوى نجمتين.
.7	المارينا الذي يملكه مجلس مدينة طرطوس وصيغة الاستثمار B.O.T لفندق بمستوى 5 نجوم سعة مع متمماتها الترفيهية والخدمية.
.8	مشروع عمريت السياحي الذي تعود ملكيته لوزارة السياحة ومجلس مدينة طرطوس والذي يتم تنفيذه من قبل مستثمر خاص وفق نظام ال B.O.T بمساحة /60/ دونماً على طول 300 م على شاطئ البحر، وأيضاً لمشروع تطوير القسم الشرقي لمخيم وشاطئ الكرنك السياحي والذي تعود ملكيته لوزارة السياحة ومجلس مدينة طرطوس وتنفذه الشركة السورية للنقل والسياحة.
.9	منتج مشتى الحلو الذي يعود في مليكته الى شركة مشتى الحلو وهي شركة مساهمة تملك وزارة السياحة 53٪ تقريباً من أسهمها ولها شركاء من القطاع الخاص وغيرهم كمشاركين في استثمار هذا المنتجع وإعادة تأهيله عبر عقد بنظام BOT.
.10	فندق نيرفانا الذي تملكه المؤسسة العامة للخط الحديدي الحجازي– موقع العقار /748/ الحجاز – وهو بمستوى /5/ نجوم وصيغة الاستثمار B.O.T لإشادة مجمع سياحي متكامل يتألف من فندق بمستوى /5/ نجوم ومجمع تجاري وصالة متعددة الاستعمالات ومطاعم وفعاليات تجارية وخدمية متممة.
.11	توقيع عقد استثمار موقع جول جمال في محافظة اللاذقية بين مجلس مدينة اللاذقية وشركة "سينار إنت" الروسية لإشادة مجمع سياحي من الدرجة الممتازة 4 نجوم على مساحة 70.000 م2 تقريباً، وإقامة فندق وشاليهات وشقق فندقية ومراكز للمعالجة الفيزيائية والصحية وفعاليات ترفيهية متممة بصيغة استثمارB.O.T.

1_ اختبار الصدق والثبات:

اختُبِرَ ثبات الأداة (الاستبانة) وطُبق معامل ألفا كرونباخ على فقرات الاستبانة بعد أن أُعطيت الإجابات درجة قياس بحسب الإجابة عن العبارة وفق الجدول الآتي:

الجدول2 تصحيح أداة الدراسة وفق مقياس ليكارت الخماسي

المعيار	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
الدرجة	5	4	3	2	1

ومن خلال الدرجة المعطاة لكل إجابة فإن المتوسط الفرضي للدرجات هو (TSETVALUE=3) وحُسبت الانحرافات المعيارية لجميع عبارات الاستبانة من أجل معرفة درجة التجانس بين إجابات مفردات العينة بالنسبة إلى عبارات الفرضية المعنية، وحسبت الفروق بين متوسطات الإجابة لمفردات العينة للدلالة على قبول الفرضية أو رفضها عن طريق اختبار مستوى الدلالة (t) مقارنة بمستوى الدلالة 5% فإذا كانت قيمة (t) المحسوبة مرتفعة ومستوى دلالتها أقل من 5% دلَّ ذلك على رفض الفرضية لوجود فروق معنوية، وعند استخدام معامل مدى الثبات الداخلي لفقرات الاستبانة ومقدرته على إعطاء نتائج متوافقة لإجابات مفردات العينة، وتتراوح قيمة معامل ألفا كرونباخ بين (0 إلى 100)، وتكون مقبولة إحصائياً إذا زادت عن 70%، فعندها يكون ثبات الأداة جيداً، ويمكننا تعميم النتائج.

1- تحليل الاستبانة واختبار الفرضيات:

وبناء على ما تقدم فإن هذا البحث سيظهر وصفاً مفصلاً للمنهج والإجراءات التي اتبعها الباحث في تنفيذ البحث، وكذلك الأداة المستخدمة وطرق إعدادها، وصدقها، والمعالجات الإحصائية التي استخدمت في معالجة نتائج البحث.

1-2- البيانات الديموغرافية:

يظهر الجدول التالي الإحصاءات الوصفية لأفراد العينة من حيث الفئة العمرية كما يلي:

الجدول 3 الفئة العمرية لمفردات العينة

	الفئة العمرية	العدد	النسبة %
العمر	أقل من 30سنة	12	% 18
	من 31 إلى 35 سنة	9	% 13
	من 36 إلى 40 سنة	17	%25
	من 41 إلى 45 سنة	22	%33
	أكبر من 45 سنة	7	% 10
	المجموع	67	%100

تشير نتائج الجدول السابق إلى توزيع العمر على عينة قوامها 67 فردا، وكانت أعلى نسبة هي الفئة من (41-45 سنة) بنسبة 33%، ثم نسبة مَن أعمارهم في فئة (36-40 سنة) بنسبة 25%، ثم نسبة مَن سنوات عمرهم هي في فئة (أقل من 30 سنة) بنسبة 18%، فيما كانت أقل نسبة هي لفئة مَن سنوات عمرهم (أكبر من 45 سنة) بنسبة 10%، و نلاحظ أن غالبية العينة تركزت بين الفئات العمرية (36-45 سنة) بنسبة 58%، ويظهر الجدول التالي توزع أفراد العينة
حسب مستوى التحصيل العلمي:

الجدول 4 المؤهل العلمي لمفردات العينة

	الفئة	العدد	النسبة %
المؤهل العلمي	ثانوية	8	%12
	معهد	20	%30
	إجازة	28	%42
	دراسات عليا	11	%16
	المجموع	67	% 100

تتوزع المؤهلات العلمية لعينة قوامها 67 فردا، وبلغت أعلى نسبة هي حملة الإجازة بنسبة 42% أي ما يعادل 28 فردا، فيما تلتها نسبة هي حملة المعهد بنسبة 30% أي 20 فردا، و من ثَمَ حملة دراسات عليا بنسبة 16% أي 11 أفراد، فيما كانت أقل نسبة هي حملة الثانوية بنسبة 12% أي 8 أفراد، و تركزت غالبية العينة على الإجازة والمعهد بنسبة 72%، و في النتيجة نلاحظ أن العينة فيها تركيز على فئة حملة الإجازة والمعهد، بينما كانت نسبة حملة الثانوية والدراسات العليا أقل، أما بالنسبة إلى توزع العينة بحسب المسمى الوظيفي فهي كالآتي:

الجدول5 المسمى الوظيفي لمفردات العينة

المسمى الوظيفي	العدد	النسبة%
محاسب	28	%42
مدير حسابات	16	%24
مدير مالي	15	%22
استشاري	8	%12
المجموع	67	%100

توزعت المسميات الوظيفية لعينة قوامها 67، وكانت أعلى نسبة هي وظيفة المحاسب بنسبة 42% أي 28 فردا، تلتها نسبة هي لمسمى وظيفة مدير الحسابات بنسبة 24% أي 16 فردا، ومن ثَمَ نسبة وظيفة المدير المالي بنسبة 22% أي 15 فردا، وكانت أقل نسبة هي الاستشاري بنسبة 12% أي 8 أفراد، وتركزت غالبية العينة على الوظائف المالية والمحاسبية بنسبة 88%، وفي الخلاصة

يُلاحظ تركز العينة بشكل رئيسي على وظائف المحاسبة والمالية، بينما كانت نسبة الاستشاريين أقل، ويبين الجدول الآتي سنوات الخبرة العملية لكل من أفراد العينة في:

الجدول 6 سنوات الخبرة العملية لكل من أفراد العينة

سنوات الخبرة	سنوات الخبرة	النسبة%
أقل من 5 سنوات	10	%15
أكثر من 5---وأقل من10 سنوات	15	%22
أكثر من 10---وأقل من 15 سنة	20	%30
أكثر من 15 سنة	22	%33
المجموع	67	100%

تتوزع سنوات الخبرة لعينة الدراسة البالغة 67 فرداً، فقد بلغت أعلى نسبة لسنوات الخبرة في فئة (أكثر من 15 سنة) بنسبة 33% أي ما يعادل 22 فرداً، تلتها نسبة فئة مَن لديهم سنوات خبرة (أكثر من 10 وأقل من 15 سنة) بنسبة 30% أي 20 فرداً، وكانت نسبة فئة من سنوات خبرتهم (أكثر من5 وأقل من 10 سنوات) بنسبة 22% أي 15 فرداً، وكانت أقل نسبة لفئة من سنوات خبرتهم (أقل من 5 سنوات) بنسبة 15% أي 10 أفراد، ويلاحظ تركز معظم العينة على فئات الخبرة المتوسطة والطويلة أي على الخبرات لمن لديهم أكثر من 10 سنوات بنسبة 63%، وهذا بدوره يعطي مصداقية في أن البيانات التي تم جمعها ستعكس نتائج سنوات خبرة طويلة و يمكن الاعتماد عليها. وفيما يلي الجدول الذي يوضح نتائج اختبار الاستبانة باستخدام برنامج SPSS وكذلك اختبار الفرضيات.

2-2 اختبار الفرضية الأولى: نصت الفرضية الأولى على أنه: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T على زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

ويبين الجدول رقم (7) نتائج اختبار عبارات المحور الأول المتعلق بالفرضية الأولى

الجدول 7 نتائج اختبار عبارات المحور الأول المتعلق بالفرضية الأولى

رقم المحور	المحور	معامل ألفا كرونباخ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T لعينة عند مستوى 0.05	معامل الارتباط
1	دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي للمنشآت	0.89	4.05	0.66	6.2	0.79

وفي تفسير نتائج اختبار عبارات المحور الأول المتعلق بالفرضية الأولى فقد كانت كالآتي:

1. معامل ألفا كرونباخ: بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 89%، حيث يشير هذا المعامل المرتفع إلى ثبات كبير في إجابات العينة المستطلعة حول دور إعادة تقييم عقود B.O.T في زيادة العائد الاقتصادي للمنشآت، وهذا يعكس توافق واتساق في وجهات النظر بين الاقتصاديين والمحاسبين حول هذا الموضوع.

2. المتوسط الحسابي: بلغت قيمته 4.05 وهو معدل مرتفع إحصائيًا وهذا يدل إلى أن متوسط آراء العينة المستطلعة حول أثر إعادة التقييم على زيادة العائد الاقتصادي كان إيجابيًا ويمكن أن يسهم في تحسين بيئة الأعمال السورية وفق صيغة التعاقد لعقود .B.O.T

3. الانحراف المعياري: بلغت قيمة هذا المقياس 0.66، حيث يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبيا إلى تقارب في آراء العينة حول الأثر الإيجابي لإعادة التقييم على زيادة العائد الاقتصادي، مما يعكس توافقا بين وجهات نظرهم.

4. اختبار T: بلغت قيمة Tالمحسوبة من اختبار العينة لعبارات المحور الأول 6.2 و لدى مقارنتها بقيمة (t) النظرية عند مستوى الدلالة 5% والبالغة 1.99 عند مستوى درجات الحرية للعينة و البالغة 66 درجة ، فإن هذه النتيجة تشير الى أن قيمة T المرتفعة والدالة إحصائياً إلى وجود أثر ذي دلالة لإعادة التقييم على زيادة العائد الاقتصادي للمنشآت، وهذا يؤكد من منظور اقتصادي ومحاسبي وجود علاقة سببية بين المتغيرين لا يمكن تفسيرها بالصدفة و انما مبينة على نتيجة الخبرة في مجال العمل و التأكيد على أن إعادة التقييم ضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية.

5. معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط 0.79 ويوضح معامل الارتباط الموجب والمرتفع وجود علاقة طردية قوية بين إعادة التقييم والعائد الاقتصادي، بمعنى أنه كلما زادت إعادة تقييم العقود، زاد العائد الاقتصادي للمنشآت بشكل ملحوظ.

فضلاً عما سبق في تفسير النتائج لاختبار عبارات المحور الأول المتعلق بالفرضية الأولى تبين للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T على زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام، والنتيجة هي رفض الفرضية التي نصت على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T على زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

3-2 اختبار الفرضية الثانية: نصت الفرضية الثانية على أنه: لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإسهام الآليات المرنة في عقود B.O.T في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التقييم.

يبين الجدول رقم (8) نتائج اختبار عبارات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الثانية

الجدول 8 نتائج اختبار عبارات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الثانية

رقم المحور	المحور	معامل ألفا كرونباخ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T لعينة عند مستوى 0.05	معامل الارتباط
2	دور الآليات المرنة عند إعادة تقييم عقود B.O. T	0.91	4.3	0.59	8.1	0.82

وفي تفسير نتائج اختبار عبارات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الثانية فقد كانت كالآتي:

1- معامل ألفا كرونباخ: بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 91%، حيث يشير إلى ثبات عالٍ جدًا واتساق داخلي قوي جدًا في إجابات المستطلعة آرائهم حول هذا المحور.

2- المتوسط الحسابي: بلغت قيمته 4.3 يشير إلى أن متوسط الآراء كان إيجابيًا بدرجة كبيرة جدًا حول أهمية الآليات المرنة عند إعادة التقييم لزيادة العائد الاقتصادي.

3- الانحراف المعياري: بلغت قيمة هذا المقياس 0.59، حيث يشير الانحراف المعياري المنخفض نسبياً إلى تقارب في آراء العينة حول الأثر الإيجابي لإعادة التقييم على زيادة العائد الاقتصادي.

4- اختبار T: بلغت قيمة T المحسوبة من اختبار العينة لعبارات المحور الثاني 8.1 و لدى مقارنتها بقيمة (t) النظرية عند مستوى الدلالة 5% والبالغة 1.99 عند مستوى درجات الحرية للعينة و البالغة 66 درجة ، فإن هذه النتيجة تشير الى أن قيمة T المرتفعة والدالة إحصائياً إلى دور الآليات المرنة عند إعادة تقييم عقود B.O. T في زيادة العائد الاقتصادي لدى المنشأة.

5- معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط 0.82 وتشير هذه القيمة الى وجود علاقة طردية إيجابية وقوية جدًا بين الاليات المرنة المستخدمة في إعادة التقييم لعقود B.O.T والعائد الاقتصادي لدى تلك المنشآت عند لزوم إعادة التقييم.

فضلاً عما سبق في تفسير النتائج لاختبار عبارات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الثانية تبين للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تظهر إسهام الآليات المرنة في عقود B.O.T في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التقييم، والنتيجة رفض الفرضية التي نصت على لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية لإسهام الآليات المرنة في عقود B.O.T في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التقييم.

4-2 اختبار الفرضية الثالثة: نصت الفرضية الثالثة على أنه: لا يوجد علاقة ذات ذو دلالة إحصائية على أن التقييم الدوري لعقود B.O.T يؤدي إلى زيادة كفاءة تلك العقود في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

يبين الجدول رقم (9) نتائج اختبار عبارات المحور الثالث المتعلق بالفرضية الثالثة

الجدول9 نتائج اختبار عبارات المحور الثالث المتعلق بالفرضية الثالثة

رقم المحور	المحور	معامل ألفا كرونباخ	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اختبار T لعينة عند مستوى 0.05	معامل الارتباط
3	دور التقييم الدوري لعقود B.O. T	0.93	4.6	0.42	16.3	0.89

وفي تفسير نتائج اختبار عبارات المحور الثالث المتعلق بالفرضية الثالثة فقد كانت كالآتي:

1- معامل ألفا كرونباخ: بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ 93%، حيث يشير إلى ثبات عالٍ جدًا واتساق داخلي قوي جدًا في إجابات المستطلعة آرائهم حول هذا المحور.

2- المتوسط الحسابي: بلغت قيمته 4.6 يشير إلى أن متوسط الآراء كان إيجابيًا بدرجة كبيرة جدًا حول دور التقييم الدوري لعقود B.O. T لزيادة العائد الاقتصادي نتيجة إعادة التقييم.

3- الانحراف المعياري: بلغت قيمة هذا المقياس 0.42، حيث يشير الانحراف المعياري المنخفض إلى تقارب في آراء العينة حول الأثر الإيجابي لإعادة التقييم على زيادة العائد الاقتصادي نتيجة التقييمات الدورية للعقود.

4- اختبار T: بلغت قيمة T المحسوبة من اختبار العينة لعبارات المحور الثالث 16.3 و لدى مقارنتها بقيمة (t) النظرية عند مستوى الدلالة 5% والبالغة 1.99 عند مستوى درجات الحرية للعينة و البالغة 66 درجة ، فإن هذه النتيجة تشير الى أن قيمة T المرتفعة والدالة إحصائياً إلى دور التقييم الدوري لعقود B.O. T في زيادة العائد الاقتصادي لدى المنشأة.

5- معامل الارتباط: بلغت قيمة معامل الارتباط 0.89 وتشير هذه القيمة الى وجود علاقة طردية إيجابية وقوية جدًا بين دور التقييم الدوري لعقود B.O. T والعائد الاقتصادي لدى تلك المنشآت عند إعادة التقييم للعقود بشكل دوري.

فضلاً عما سبق في تفسير النتائج لاختبار عبارات المحور الثاني المتعلق بالفرضية الثانية تبين للباحث وجود علاقة ذات دلالة إحصائية تؤكد أن التقييم الدوري لعقود B.O.T يؤدي إلى زيادة كفاءة تلك العقود في ضوء المتغيرات الاقتصادية والنتيجة هي رفض الفرضية التي نصت على أنه لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية على أن التقييم الدوري لعقود B.O.T يؤدي إلى زيادة كفاءة تلك العقود في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

النتائج

1. أظهرت النتائج وجود علاقة ذات دلالة إحصائية لإعادة تقييم عقود B.O.T في زيادة العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.
2. بيّنت النتائج أن تبني آليات مرنة في عقود B.O.T يسهم بشكل فعال في تعظيم العائد الاقتصادي عند إعادة التقييم.
3. أشارت النتائج إلى وجود علاقة ارتباطية قوية بين القيام بالتقييم الدوري لعقود B.O.T وتحسين كفاءة تلك العقود في ضوء المتغيرات الاقتصادية.

التوصيات:

بعض التوصيات التي يمكن أن تسهم في زيادة الاستفادة من إعادة تقييم عقود B.O.T اقتصاديًا وإداريًا

1- ضرورة إعادة تقييم عقود B.O.T بشكل دوري ومنتظم لضمان تعظيم العائد الاقتصادي لمنشآت القطاع العام.

2- اعتماد آليات مرنة في عقود B.O.T تسمح بإعادة التفاوض بما يتناسب مع المتغيرات الاقتصادية.

3- تشكيل لجان مشتركة لإعادة تقييم عقود B.O.T تضم أطراف العقد لضمان الشفافية.

4- تدريب الكوادر البشرية في منشآت القطاع العام على آليات ومعايير إعادة تقييم عقود B.O.T.

5- نشر ثقافة الوعي بأهمية التقييم الدوري لعقود B.O.T لدى القطاعين العام والخاص.

معلومات التمويل :

هذا البحث ممول من جامعة دمشق وفق رقم التمويل (501100020595).

المراجع:

المراجع العربية:

1. جمال، عمرو عبد الوهاب. (2021). إدارة المخاطر في مشاريع شراكة القطاع العام والخاص. القاهرة: دار الجامعة الجديدة للنشر. ص67.
2. الجمل، عبد العزيز. (2021). إدارة مخاطر مشاريع شراكة القطاعين العام والخاص في مصر (رسالة ماجستير). جامعة حلوان، مصر.
3. الجهني، سارة والشايع، عبد العزيز. (2019). قياس تأثير إعادة التقييم. غير منشورة رسالة ماجستير مشتركة، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود.
4. الجهنى، سارة. (2020). قياس آثار إعادة التقييم. غير منشور، جامعة الملك فيصل، الدمام.
5. الحربي، محمد. (2021). تأثير إعادة التقييم على قياس الأداء المالي. غير منشور، جامعة الملك سعود، الرياض.
6. حمد، سالم (2020). أثر إعادة التفاوض على عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية على كفاءة الإنفاق الحكومي. المجلة العربية للعلوم الإدارية، 27(2)، 77–103.
7. الخزرجي، محمد إبراهيم. (2023). التطور التشريعي لعقود البناء والتشغيل والتمويل "بوت" في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير). جامعة الملك سعود، الرياض.
8. الخزرجي، محمد. (2022). تحليل الجدوى الاقتصادية. جامعة الملك سعود. ص 56.
9. الخزرجي، محمد. (2023). إعادة حسابات عقود بوت. المجلة العربية لإدارة المشاريع، 9(4)، 56.
10. الخزرجي، محمد. (2023). التطور التشريعي لعقود بوت. جامعة الملك سعود، ص 56.
11. الخضيري، سلطان (2016). إدارة المشاريع. القاهرة: دار الكتاب الحديث. ص89.
12. رضوان، محمد (2021). تحديات إعادة تقييم عقود بناء–تشغيل–نقل الملكية في المشروعات العامة. الرياض: مجلة البحوث الاقتصادية المعاصرة، 23(1)، 75–105.
13. الرواشد، سلطان (2020). تقييم العوائد الاقتصادية للمشاريع. الرياض: جامعة الملك سعود.
14. الرويلي، عبد الرحمن (2018). أثر الرقابة الحكومية على أداء المؤسسات العامة. الرياض: مجلة البحوث الإدارية، 16(1) ، 45–65.
15. الرويلي، علي. (2021). تأثير إعادة التقييم على التدفقات النقدية. غير منشورة الرسالة العلمية لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الملك سعود.
16. الزهراني، حسن (2021). أثر إعادة التفاوض على عقود البناء والتشغيل والتحويل على العائد الاقتصادي للدولة. مجلة كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، 23(2)، 95–120.
17. الزهراني، عبد العزيز وآخرون (2018). إعادة التقييم وأثره على قياس الأداء. الدمام: جامعة الملك فيصل.
18. الزهراني، محمد. (2020). تأثير إعادة التقييم على القيمة السوقية المضافة. غير منشورة رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة أم القرى.
19. السعدي، عبد العزيز (2023). إدارة مشاريع البنى التحتية في ظل عقود الشراكة العامة الخاصة. جامعة الأردنية. ص 98.
20. السعدي، عبد العزيز. (2021). طرح منازعات عقود بوت للتحكيم. مجلة البحوث العلمية في إدارة المشاريع، 10(4)، 89
21. السعدي، عبد العزيز. (2023). إدارة عقود بوت. الجامعة الأردنية، ص 89.
22. السعدي، عبد العزيز. (2023). إدارة مشاريع البنى التحتية. جامعة الأردنية. ص 98.
23. السعيد، سلمان (2019). إدارة المشاريع الاستثمارية. مكتبة الرياض: دار المريخ للنشر.
24. الشاعر، أحمد عبد الله. (2021). إدارة مخاطر مشاريع البناء والتشغيل والتمويل "بوت" في مصر (رسالة ماجستير). جامعة طنطا، مصر. (ص67).
25. الشايع، عبد العزيز. (2019). تأثير إعادة التقييم على إدارة المشاريع. غير منشور، جامعة أم القرى، مكة المكرمة.
26. الشايع، عبد العزيز، والمطيري، سلطان والسدحان، تركي. (2021). دراسة حالة إكسون موبيل: تأثير إعادة تقييم الأصول على قياسات الأداء. الرياض: مجلة البحوث التطبيقية في إدارة الأعمال، 12(1)، 35–55.
27. الشريف وآخرون، علي (2017). المالية العامة. الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية. ص45.
28. الشريف، محمد والسدحان، عبد العزيز (2017). أثر إعادة تقييم عقود بي أو تي على قياس أداء المشاريع. الدمام: المجلة العربية لإدارة الأعمال، 7(1)، 25–40.
29. الشمري، أحمد عبد المحسن، والعنزي، نوره عبد الله. (2017). الشراكة بين القطاعين العام والخاص في المملكة العربية السعودية. المجلة العربية للعلوم الاقتصادية والقانونية. 16. 105–117
30. الشمري، عبد الله. (2021). التحليل المالي للشركات (ط 3). الدمام: جامعة الملك فيصل. ص67.
31. الشهري، إبراهيم. (2021). إدارة الشراكة العامة الخاصة. جامعة نايف العربية، صفحة 67.

32. الشهري، إبراهيم. (2022). إدارة مخاطر الشراكة العامة الخاصة في المملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

33. الشهري، إبراهيم. (2022). إعادة التفاوض في عقود بوت. المجلة العربية لإدارة المشاريع، 9(3)، 59.

34. الشهري، سعود (2021). تأثير إعادة تقييم عقود BOT على العائد الاستثماري للمشاريع الحكومية. الدمام: المجلة العربية للتخطيط والتنمية، 13(2)، 25–40.

35. الشهري، سلطان والعنزي، خالد والمطيري، نايف (2021). خصائص المنشآت الحكومية والتحديات التي تواجهها. الرياض: مجلة البحوث التطبيقية في إدارة الأعمال، 13(2)، 55–77.

36. الشيخ، سلطان (2018). دور إعادة تقييم عقود الBOT في دعم اتخاذ قرارات التمويل الحكومي للمشاريع. الرياض: مجلة العلوم الإدارية، 16(2)، 45–60.

37. صالح، أحمد (2018). التقييم الدوري لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص كآلية لتعظيم العوائد الاقتصادية. مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، 45(2)، 56–89.

38. عبد العزيز، جمال (2019). أهمية إعادة تقييم عقود BOT في زيادة شفافية أداء المشاريع الحكومية. الدمام: المجلة العربية للعلوم الإدارية، 11(1)، 55–70.

39. عبدالله، إبراهيم حسن. (2023). إدارة عقود شراكة القطاع الخاص مع القطاع العام في البنية التحتية بالسودان (أطروحة دكتوراه). جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، الخرطوم، السودان. (ص78).

40. عبدالله، إبراهيم. (2022). إدارة عقود الشراكة. جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، ص 98.

41. عبدالله، إبراهيم. (2023). إعادة دراسة جدوى مشاريع بوت. المؤتمر العربي السادس لإدارة المشاريع، 98.

42. عبدالله، علي (2022). دور إعادة تقييم عقود البي أو تي في تحقيق أهداف المشروعات الحكومية. الرياض: مجلة الإدارة العامة، 24(1)، 35–50.

43. عبدالله، محمد (2022). خصائص وأدوار المؤسسات الحكومية. الرياض: المجلة السعودية لإدارة الأعمال، 24(1)، 45–65.

44. عبدالله، محمد. (2023). التأثير على قياس العائد. غير منشورة الرسالة العلمية لنيل درجة الماجستير، كلية التجارة، جامعة الملك فيصل.

45. عبدالمحسن، إبراهيم (2020). دور الموازنة الحكومية في تمويل المشروعات العامة. الرياض: المجلة العربية للإدارة العامة، 20(1)، 35–55.

46. العتيبي، تركي. (2019). إدارة أعمال الشركات (ط 1). الرياض: جامعة الملك سعود. ص98.

47. العتيبي، خالد. (2022). قياس تأثير إعادة التقييم. غير منشورة الرسالة العلمية لنيل درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والإدارة، جامعة الملك سعود.

48. العتيبي، عبدالعزيز والدوسري، محمد (2019). حماية المنشآت الحكومية من المنافسة. الرياض: المجلة العالمية للعلوم الإدارية، 11(1)، 65–85.

49. العزاوي، علي. (2022). إدارة الشركات الحكومية (ط 1). الرياض: جامعة الملك سعود. ص45.

50. العنزي، سلطان (2014). دور إعادة تقييم الأصول في تعزيز اقتصاديات الشركات النفطية: دراسة حالة شركة بترول أبوظبي. أبوظبي: مجلة الاقتصاد والإدارة، 16(1)، 85–105.

51. العنزي، عبدالعزيز سعود. (2022). إدارة عقود شراكة القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية التحتية بالمملكة العربية السعودية (رسالة ماجستير). جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، المملكة العربية السعودية. (ص89).

52. العنزي، عبدالعزيز وآخرون. (2023). إدارة مشاريع البنى التحتية. جامعة الإمارات. صفحة 78.

53. العنزي، عبدالعزيز والمطيري، نايف (2020). دور إعادة التقييم في تقييم قيمة عقود بي أو تي مع مرور الوقت. الرياض: مجلة الإدارة العامة، 20(2)، 15–30.

54. العنزي، عبدالعزيز. (2022). إدارة عقود الشراكة. جامعة نايف العربية، صفحة 78.

55. العنزي، عبدالعزيز. (2022). تكوين لجان لدراسة تغييرات عقود بوت. المجلة العربية لإدارة المشاريع، 9(3)، 78.

56. الفضلي، سمير (2019). دور المراجعة الدورية لعقود الشراكة بين القطاعين العام والخاص في زيادة العائد الاقتصادي. مجلة الإدارة العامة، 59(3)، 65–95.

57. الفقيهي، محمد حسن، وآخرون. (2023). إدارة المشروعات: مفاهيم وتطبيقات (صفحة 23). الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية.

58. قنديل، عبدالله. (2023). تقييم المشاريع. جامعة الملك فيصل. ص 98.

59. المالكي، عبدالله. (2022). تحليل الجدوى لمشاريع البنية التحتية. جامعة الملك فيصل. ص 123.

60. المطيري، سلطان. (2020). قياس الأداء المالي (ط 2). الرياض: جامعة الملك سعود. ص89.

المراجع الأجنبية:

1. Abdel Aziz, A., El-adaway, I., & Aido, I. (2021). Performance of PPP roads in Egypt: Evaluation of construction and operation phases. Journal of Modelling in Management, 16(4), 1401-1423.
2. ADB. (2020). ADB assistance for public-private partnerships. Asian Development Bank.
3. Al-Ghussain, A., Al-Nammari, F., & Bin Essa, A. (2023). Evaluating risk allocation in BOT infrastructure projects: Case study of Sultanate of Oman. KSCE Journal of Civil Engineering, 27(1), 85-94. https://doi.org/10.1007/s12205-022-3351-6
4. Amin, M., & Zhang, J. (2021). Periodic review of PPP contracts: Mechanisms for maximizing economic returns for governments. Journal of Infrastructure Systems, 27(3), 04021031. https://doi.org/10.1061/(ASCE)IS.1943-555X.0000623
5. Apergis et al. (2019). Asset utilization in publicly-listed firms. Economic Inquiry, 51(1), 98-123.
6. Aziz, R. F. et al. (2022). Risk assessment in public-private partnership projects. International Journal of Project Management, 40(1), 45-55. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.08.005 (45(
7. Bae, K., Shrestha, P. P., Loh, C. G., & Liew, M. S. (2022). Critical success factors in public-private partnership implementation: Lessons learned from developing countries. Sustainability, 14(7), 3888.
8. Beck, M., et al. (2022). Modeling changes in public-private partnership agreements using text mining. Automation in Construction, 143, 104492
9. Beitelmal, A. H., et al. (2020). Bundling public–private partnership projects. Journal of Management in Engineering, 36(3), 40204006.
10. Boardman et al. (2021). Cost-benefit analysis. New Jersey: Prentice Hall. p.178
11. Brown, E. (2022). Expertise required for PPP contract reassessment. Oxford: International Journal of Project Management, 30(1), 50-65.
12. Brown, J. (2020). Risk exposure from asset revaluations. Managerial Finance, 36(3), 210-226.
13. Brown, J., & Thomas, S. (2019). Government budget as an economic tool. Public Finance, 12(2), 89-104.
14. Cheah, C., & Park, M. (2020). Critical review of small-scale PPP projects for sustainable infrastructure. Sustainability, 12(3), 1112. https://doi.org/10.3390/su12031112
15. Chen et al. (2023). Economic evaluation of PPP projects. Construction Management and Economics, 41(1), 67-78.
16. Chen, D., Ji, T., Ma, C., & Luo, H. (2021). Exploring factors influencing project success of public–private partnership projects: An empirical study based on the DEMATEL-ANP approach. Engineering, Construction and Architectural Management.
17. Chen, Z., Liu, Z., & Zhao, X. (2021). Changing legal frameworks in PPP contracts: Evidence from China. International Journal of Project Management, 39(4), 526-538.
18. Chou, J.-S., Zhang, Y.-B., & Zhou, D. (2022). Assessment of the economic sustainability of public–private partnership toll road projects using real options. Transportation Research Part A: Policy and Practice, 160, 110-129. https://doi.org/10.1016/j.tra.2022.06.012, 111
19. Damodaran, A. (2012). Investment valuation tools. NY, NY: Wiley.
20. Dewenter & Malatesta (2001). State-owned and privately owned firms. American Economic Review, 91(5), 320-334.
21. Doloi, H. (2021). Governance challenges in the implementation of public private partnership projects. International Journal of Managing Projects in Business.
22. Doloi, H., Sawhney, A., Iyer, K. C., & Rentala, S. (2020). Analysing factors affecting performance of PPP projects: structural equation model. International Journal of Construction Management.
23. Eke, K. N., Chileshe, N., Haupt, T. C., & Hore, A. V. (2021). Critical success factors for maintenance delivery in South African transport infrastructure PPP projects. Built Environment Project and Asset Management, 11(3), 407-424. https://doi.org/10.1108/bepam-10-2020-0243

24. El-Gohary, N. M., & Osman, H. (2022). Development of PPPs critical success factors framework for developing countries using systemic literature review and analysis. International Journal of Project Management, 40(1), 56-77. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.08.004 (56(

25. Ellison, R., Packham, G., Blake, M., & Emmerson, C. (2021). Public-private partnerships in infrastructure: Trends, key issues and illustrative case studies. Construction Management and Economics, 39(4), 249-269. https://doi.org/10.1080/01446193.2021.1884873

26. Elnaggar, A. M., Lin, Y. C., Mai, C. T., & Huang, S. Q. (2022). Risks assessment model for build-operate-transfer road infrastructure projects in developing countries. Engineering, Construction and Architectural Management.

27. Fan et al. (2021). Profitability of state-owned and state-controlled firms. Emerging Markets Finance & Trade, 57(4), 89-109.

28. Gao, G., Shen, J., Lu, W., & Li, H. (2019). Multi-objective optimization for schedule and cost control of PPP projects: A game theory perspective. International Journal of Project Management, 37(2), 225-240. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2018.11.001

29. Green, G. (2020). Exchange rates dynamics. Journal of International Economics, 18(1), 56-78.

30. Hanly, P. et al. (2014). Capital budgeting techniques. Engineering Economist, 29(2), 87-105.

31. Hartmann, A., & Dewulf, G. (2020). Characteristics of public organizations in public–private partnerships: A multiple case study research. International Journal of Project Management, 38(2), 111-124. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2019.12.003.(

32. Hartmann, A., & Dewulf, G. (2020). The '3P model': an analytical framework for understanding PPP model choices for infrastructure projects. Construction Management and Economics, 38(1-2), 1-14.

33. Jianjun, M., & Lanming, L. (2022). Research on the risk allocation model of BOT project based on multi-agent cooperation. MATEC Web of Conferences, 336, 01011. https://doi.org/10.1051/matecconf/202233601011

34. Jin, X., Doloi, H., & Yajun, Y. (2020). The Impact of Termination Risk on Private Partners' Motivation in PPP Projects: Conceptual Framework and Research Propositions. Public Works Management & Policy, 25(3), 244–264. https://doi.org/10.1177/1087724X19880262

35. Jones, A., & Brown, M. (2022). Unemployment as an indicator. Social Indicators, 34(1), 78-92.

36. Jones, L. (2020). Reassessing long-term PPP contracts. Cambridge: International Journal of Project Organisation and Management, 12(1), 45-60

37. Jones, L., & Thomas, R. (2020). Negotiation dynamics in PPP contract reopeners. London: Construction Management & Economics, 28(1), 45-60.

38. Jones, P. (2019). Association between revaluations and earnings. ABACUS, 35(1), 45-66.

39. Kim & Lee (2022). Financial indicators of SOEs. Asia Pacific Journal of Management, 39(1), 78-98.

40. Lee, J., Park, H., & Kwon, S. (2020). Re-evaluating BOT contracts: Impacts on financial performance of public infrastructure projects. Journal of Construction Engineering and Management, 146(6), 04020073. https://doi.org/10.1061/(ASCE)CO.1943-7862.0001878.

41. Lee, Jackson, and Chan, Michael (2016). Measuring the impact of asset revaluation on the performance of Japanese companies. Japan: Journal of Financial Research, 28(1), 70-90.

42. Lee, N. H., et al. (2022). A negotiation model for the re-evaluation of public–private partnership projects. Automation in Construction, 138, 104104.

43. Lee, N. H., et al. (2023). Negotiation framework for revising key performance indicators in public–private partnership projects. Journal of Management in Engineering, 40(1), 04022015.

44. Lee, S., et al. (2023). Value for money analysis in renegotiated PPP projects. International Journal of Project Management, 41(1), 78-89.

45. Li et al. (2022). Cost-benefit analysis of PPP projects. Transport Policy, 98(1), 78-89.

46. Li, B. (2023). Value for money of public–private partnerships under uncertainty: An integrated real option and expected value approach. International Journal of Project Management, 41(1), 78-89.

47. Li, B. et al. (2021). Value for money for public–private partnerships in developing economy contexts: An analytical framework. International Journal of Project Management, 39(2), 168-182. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2020.10.007, 173

48. Li, B., Skitmore, M., & Peng, Y. (2022). Unexpected site events in public–private partnership projects: Case studies in China and Australia. Journal of Management in Engineering, 38(1), 04021078.

49. Li, M., Zhang, Y., Skitmore, M., & Zhang, Q. (2022). Key success factors influencing the performance of public-private partnership projects. Engineering, Construction and Architectural Management. https://doi.org/10.1108/ECAM-09-2021-0703

50. Liu, J. et al. (2022). Operational challenges in public-private partnership: A focus on construction projects. International Journal of Project Management, 40(3), 416-429. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.09.012, 419

51. Liu, J., et al. (2021). Dispute resolution in renegotiated PPP contracts. Conflict Resolution Quarterly, 38(3), 267-288.

52. Liu, J., Love, P. E., Smith, J., Regan, M., & Palaneeswaran, E. (2016). Life cycle performance evaluation of PPP infrastructure projects in Australia. Engineering, Construction and Architectural Management, 23(4), 452-477. https://doi.org/10.1108/ECAM-12-2015-0192

53. Liu, J., Zhang, Y., & Wang, Z. (2022). Operational challenges in public–private partnership. International Journal of Project Management, 40(3), 45–55.

54. Liu, T., & Ibrahim, A. R. (2023). Value for money analysis of PPP toll road projects under demand uncertainty. International Journal of Project Management, 41(1), 90-101.

55. Liu, T., et al. (2022). Renegotiation of PPP contracts: A game theory perspective. International Journal of Project Management, 40(1), 78-89.

56. Meijer & Roumboutsos (2021). Project valuation through cost-benefit analysis. Construction Management & Economics, 29(2), 103-115.

57. Mmolawa, K. B. et al. (2021). Critical success factors influencing financing of public private partnership projects: A systematic literature review. Construction Economics and Building, 21(4), 50-63. https://doi.org/10.5130/AJCEB.v21i4.7107, 54

58. Mouraviev, N. et al. (2021). A review of changes in public-private partnership regulations: The case of Russia. Journal of Legal Affairs and Dispute Resolution in Engineering and Construction, 13(4), 04021017.

59. Mueller et al. (2019). Project analysis. New York: McGraw-Hill. p.123

60. Odeck, J. (2023). Prediction of toll-road traffic: A review of state-of-the-art tools and methodological challenges. Transport Reviews, 43(1), 74-92. https://doi.org/10.1080/01441647.2022.2125932, 80

61. Park, H., & Kim, W. (2021). Critical issues regarding payment mechanisms in BOT road projects. KSCE Journal of Civil Engineering, 25(2), 613-623. https://doi.org/10.1007/s12205-020-3086-7

62. Philips, W. et al. (2022). Asset revaluation and earnings bias. Australian Accounting Review, 32(1), 72-89.

63. Rahman, M. M. et al. (2020). Prioritization of risk factors for public private partnership water supply projects. International Journal of Construction Management, 20(3), 203-215. https://doi.org/10.1080/15623599.2018.1546251, 209

64. Rashid, M. H. A., Assaf, S., & Hassanain, M. A. (2020). Critical success factors for operation and maintenance phase of build-operate-transfer highway projects. Engineering, Construction and Architectural Management, 27(1), 190-216. https://doi.org/10.1108/ECAM-05-2018-0218

65. Sarmento, J. M., & Renneboog, L. (2022). Public-private partnerships: Contract design and ex-post renegotiation. International Journal of Industrial Organization, 83, 102762. https://doi.org/10.1016/j.ijindorg.2022.102762, 11

66. Schaufelberger, P. (2019). Practical guide to public-private partnerships: Methods and tools for effective outcomes. Asian Development Bank. https://www.adb.org/sites/default/files/publication/534581/adb-brief-109-ppp-methods-tools.pdf

67. Serra, D., Ferreira, P., & Marques, R. C. (2023). Public-private partnerships' objectives fulfilment: An analysis through shadow toll schemes. Transport Policy, 123, 134-148.

68. Shen, L. Y. et al. (2020). Governance factors affecting value for money in public-private partnership infrastructure projects. International Journal of Project Management, 38(7), 387-398. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2020.06.006, 389

69. Shen, Q., Xia, B., Skibniewski, M., & Wang, Y. (2022). Critical factors affecting the financing of public-private partnership projects in China. Engineering, Construction and Architectural Management, 29(4), 1278-1297. https://doi.org/10.1108/ECAM-02-2021-0117

70. Smith, D. (2021). Impact of revaluations on project appraisal. Construction Management and Economics, 39(1), 45-58

71. Smith, G. (2022). Asset revaluation and project returns. Engineering Economics, 33(1), 12-24.

72. Smith, J. (2021). Data limitations affect PPP revaluation. Edinburgh: Facilities, 39(5/6), 60-70.

73. Smith, J. (2023). Macroeconomic measures of growth. Economics, 15(2), 45-67.

74. Smith, J., & Brown, M. (2021). Importance of BOT contract revaluation for public–private partnerships. Public Works Management & Policy, 26(1), 52-68.

75. Smith, John (2018). The impact of revaluing fixed assets on Procter & Gamble's performance. United States of America: Journal of Accounting, 15(3), 50-75.

76. Smith, N. (2022). Value for money in public-private partnerships. International Journal of Project Management, 40(1), p.45.

77. Smith, N. (2023). Assessing value for money. International Journal of Project Management, 41(1), 89-99.

78. Stewart, G. B. (1991). The quest for value. NY, NY: HarperCollins

79. Stukalo, N., Simakhova, A., & Cui, K. (2021). Performance of PPP projects in transport sector: Impact of institutional framework. Transport Policy, 106, 46-58.

80. Taylor et al. (2020). Performance evaluation of state-owned enterprises. Accounting Horizons, 34(1), 56-78.

81. Thomas, S. (2018). Equity returns and fair value accounting. Journal of Accounting, 24(1), 56-76.

82. Trojanek, R., & Flyvbjerg, B. (2021). Decision-analytic risk analysis and management for complex construction project investment. International Journal of Project Management, 39(2), 173-184. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2020.08.003, 176

83. Varma, A., Ravindran, A. R., & Uppal, R. K. (2022). Critical success factors for effective risk management in public-private partnership projects. International Journal of Construction Management, 22(1), 56-68.

84. Wang, D. et al. (2022). Risk allocation mechanisms in China's public–private partnership projects: A review of 32 concession agreements. International Journal of Project Management, 40(1), 77-88. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.08.008

85. Wang, J., et al. (2022). Contract renegotiation mechanisms in PPP projects. International Journal of Project Management, 40(1), 56-67.

86. Wang, J., Zhao, M., Doloi, H., Ruan, X., & Sawhney, A. (2021). Identification and assessment of risks in public–private partnership infrastructure projects: A multi-stakeholder perspective. Journal of Infrastructure Systems, 27(2), 04020058.

87. Wang, S., & Tiong, R. L. K. (2023). Government support for PPP renegotiations. Transport Policy, 58, 98-109.

88. Wang, Y., Ruan, X., Luo, Y., & Gao, L. (2022). Key players' roles and responsibilities in public-private partnership projects. International Journal of Project Management, 40(1), 86–98. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.09.012

89. Williams, B. (2021). Inflation and its impact. Review of Economics, 27(3), 103-119.

90. Williams, D. (2021). Revaluations and profitability measures. Accounting Review, 80(5), 345-367.

91. Williams, S., Harris, M., & Davis, R. (2022). Evaluating PPP rebalancing in infrastructure projects. Construction Management and Economics, 40(8), 68-82.

92. Williams, S., Harris, M., Brown, E., & Davis, R. (2023). Challenges in PPP contract revaluation. Construction Innovation, 13(1), 35-60.

93. Williams, T., Davies, A., & Erickson, P. (2022). Economic impact of renegotiating BOT agreements: Evidence from transportation projects. Journal of Management in Engineering, 38(6), 04022043. https://doi.org/10.1061/(ASCE)ME.1943-5479.0000941

94. Wu, P., Zhang, H., & Skibniewski, M. J. (2021). Key factors for success of build-operate-transfer infrastructure projects. Engineering, Construction and Architectural Management, 28(3), 712-731. https://doi.org/10.1108/ECAM-05-2020-0304

95. Xie et al. (2023). Institutional framework for PPP contract renegotiation. Construction Management and Economics, 41(1), 76-89.

96. Xu, Z. et al. (2020). Economic analysis tools for PPP. Engineering Economics, 61(5), 56-67.

97. Yang, H. et al. (2021). PPP project evaluation. Journal of Infrastructure Systems, 27(3), 04021021.

98. Yang, H., et al. (2022). Financing renegotiated PPP projects. Journal of Infrastructure Systems, 28(2), 04022004.

99. Yang, J., et al. (2021). Deploying big data analytics in PPP projects. Automation in Construction, 122, 103410.

100. Yang, M. et al. (2022). Dispute resolution in public-private partnership projects: A systematic review. International Journal of Project Management, 40(8), 1405-1421. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2022.07.003, 1410

101. Zhang, J. et al. (2022). Forecasting cost overrun risks of public-private partnership projects using machine learning techniques. International Journal of Project Management, 40(1), 89-102. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.09.014, 94

102. Zhang, X. Q., et al. (2022). Project governance for PPP contract adaptations. International Journal of Project Management, 40(1), 56-68.

103. Zhang, Y. et al. (2021). Governance mechanisms for public-private partnership projects: A systematic literature review. International Journal of Project Management, 39(3), 249-264. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2020.11.002, 252

104. Zhang, Y., & Zhou, C. (2022). The governance mechanisms in public–private partnership infrastructure projects: A systematic literature review. International Journal of Project Management.

105. Zhao, L., Jin, X., & Shi, Y. (2022). A critical review of PPP projects in Chinese transport infrastructure development. Transport Reviews, 42(2), 197-218

106. Zheng, L. et al. (2022). Assuring value for money in China's public-private partnership projects: A perspective of dynamic capability. International Journal of Project Management, 40(2), 219-231. https://doi.org/10.1016/j.ijproman.2021.10.006, 223

107. Zhong, J., Ocampo-Martinez, C., & Negenborn, R. R. (2017). Hierarchical optimization approach for the operation of public-private partnership infrastructure. IEEE Transactions on Control Systems Technology, 26(3), 1034-1044.

الملاحق:

الجدول 10 المحور الاول دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي للمنشآت

دور إعادة تقييم عقود B.O.T على العائد الاقتصادي للمنشآت						
رقم العبارة	نص العبارة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تؤدي إعادة تقييم عقود B.O.T إلى زيادة العائد المالي للمنشأة.					
.2	تساعد آليات إعادة التقييم على تحقيق التوازن المالي للمنشأة.					
.3	يزيد إعادة التقييم من قدرة المنشأة على تحقيق أرباحها.					
.4	تتأثر معدلات عوائد الاستثمار بعملية إعادة التقييم					
.5	تؤدي إعادة التقييم لعقود B.O.T إلى تحسين بيئة الأعمال.					
.6	إعادة التقييم ضرورية لمواكبة التغيرات الاقتصادية والسياسية.					
.7	تساهم عملية إعادة التقييم في زيادة القيمة السوقية للمنشأة					

الجدول 11 المحور الثاني دور الآليات المرنة عند إعادة تقييم عقود B.O.T

دور الآليات المرنة عند إعادة تقييم عقود B.O.T						
رقم العبارة	نص العبارة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	تعظم الآليات المرنة من قدرة عقود B.O.T على التكيف مع الظروف الجديدة					
.2	تسمح الآليات المرنة بتحقيق التوازن بين مصالح أطراف العقد.					
.3	تحفز الآليات المرنة على تحسين الأداء والكفاءة عند إعادة التقييم.					
.4	الآليات المرنة تسهم في زيادة القيمة المضافة للمنشأة.					
.5	تساهم المرونة في ضمان استقرار المنشأة بمختلف الظروف.					
.6	تسمح الآليات المرنة بتحقيق أقصى فائدة اقتصادية ممكنة.					
.7	الآليات المرنة تؤدي بالفعل إلى تعظيم العائد الاقتصادي للمنشأة.					

الجدول 12 المحور الثالث دور التقييم الدوري لعقود B.O.T

دور التقييم الدوري لعقود B.O. T						
رقم العبارة	نص العبارة	موافق بشدة	موافق	حيادي	غير موافق	غير موافق بشدة
.1	يؤدي التقييم الدوري إلى ضبط عمليات الرقابة والمتابعة.					
.2	يتيح التقييم الدوري تحديث بنود العقد بما يتلاءم مع التغيرات.					
.3	يعزز التقييم الدوري من كفاءة تنفيذ عقود B.O.T.					
.4	يساعد التقييم الدوري على تحسين إدارة المشاريع والمخاطر					
.5	يؤدي التقييم الدوري إلى تحسين مستوى الخدمات المقدمة.					
.6	يتيح التقييم الدوري مراجعة آليات إعادة التقييم باستمرار.					
.7	التقييم الدوري ضروري لضمان استمرارية تحقيق أهداف عقود B.O.T.					